إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــــدوق النقـــــد الدولـــــي

نشـــرة معلومـــات معممـــة

نشرة معلومات معممة رقم 07/97
للنشر الفوري
7 أغسطس 2007

صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D.C. 20431 USA

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش المشاورات متعددة الأطراف حول الاختلالات العالمية

ناقش المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 20 يوليو 2007 تقرير خبراء الصندوق حول المشاورات متعددة الأطراف المعنية بالاختلالات العالمية والتي ضمت كلا من الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

خلفية

أعلن المدير العام لصندوق النقد الدولي في 5 يونيو 2006 بدء أول مشاورات تعقد على أساس متعدد الأطراف وتركز على معالجة الاختلالات العالمية مع الحفاظ على استمرار النمو العالمي.[1] وقد وافقت على المشاركة في المشاورات كل من الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة ــ وهي بلدان دُعيت للحضور إما لكونها طرفا مباشرا في الاختلالات القائمة نظرا للعجوزات أو الفوائض في حساباتها الجارية أو لأن إسهامها في الناتج العالمي بالغ الارتفاع ومن ثم يمكنها الإسهام في الحفاظ على النمو العالمي مع تعديل أنماط الطلب والمدخرات.

وكانت الاختلالات العالمية قد أصبحت في تفاقم مستمر طوال خمس سنوات تقريبا قبل بدء المشاورات متعددة الأطراف ــ وهو ما تمثل في عجز الحساب الجاري الخارجي الكبير في الولايات المتحدة والفوائض المقابلة في

[1] المشاورات متعددة الأطراف ــ وهي أداة جديدة من أدوات صندوق النقد الدولي نشأت في ظل الاستراتيجية متوسطة الأجل التي وضعها المدير العام ــ تستهدف الجمع بين ممثلي عدد محدود من البلدان المعنية بمشكلة محددة تكتسب أهمية نُظُمية أو إقليمية، لتشجيع إقامة حوار أفضل ينتهي باتخاذ إجراء في المشكلة قيد البحث. (راجع البيان الصحفي رقم 06/118 الصادر عن الصندوق في 5 يونيو 2006 http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr06118.htm)

الحسابات الجارية لدى بلدان أخرى. وخلال تلك الفترة، كان المجلس التنفيذي للصندوق قد أكد تكرارا على المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي بسبب هذه الاختلالات وعلى الحاجة إلى تعديل السياسات المتبعة للحد منها. ومنذ أوائل عام 2004، ظلت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تحدد في كل بيان يصدر عنها السياسات اللازمة لتسهيل التصحيح المنظم (وهو ما يسمى باستراتيجية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية).[2] ولكن هذه الجهود كانت تعتبر محدودة الأثر عمليا رغم الموافقة واسعة النطاق على الخط العام لاستراتيجية اللجنة، مما أوضح الحاجة إلى إيجاد قنوات جديدة لإقامة حوار يركز على الإجراءات العملية.

وقد بدأت المشاورات متعددة الأطراف بزيارات ثنائية إلى البلدان المشاركة الخمسة في شهري يوليو وأغسطس 2006، أعقبتها ثلاثة اجتماعات ضمت جميع المشاركين بين شهري سبتمبر 2006 ومارس 2007. وعقب هذه المناقشات، أصدر المشاركون وخبراء الصندوق تقريرا مشتركا حول نتائج المشاورات متعددة الأطراف في 14 إبريل 2007 تضمنت مرفقات تُلَخِّص التقدم المحرز على صعيد السياسات في كل بلد مشارك وخططه المزمعة في هذا الخصوص.[3] وأشار المشاركون في هذا التقرير إلى المشاورات متعددة الأطراف باعتبارها مبادرة مفيدة أسهمت في تعميق فهم القضايا المعنية وفهم كل مشارك لمواقف الأطراف المشاركة الأخرى. وأعادوا التأكيد على تأييدهم لاستراتيجية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية مشيرين إلى توافق سياساتهم معها، مثلما توضح الوثائق المرفقة بالتقرير. ومن شأن تنفيذ هذه السياسات معا أن يشكل خطوة مهمة أخرى نحو الحفاظ على النمو الاقتصادي القوي وتسوية الاختلالات الحالية. واتفق المشاركون على الاجتماع مرة أخرى عندما تتطلب التطورات ذلك، وعلى أن يواصل الصندوق متابعة ما يستجد من تطورات في سياق رقابته المعتادة على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

وقد أُحيط المجلس التنفيذي علما في 9 إبريل 2007 بأهم العناصر التي يحتويها التقرير والتي نوقشت فيما بعد أثناء الإفطار الذي أقامته اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في 14 إبريل 2007. ورحبت اللجنة في بيانها[4] بالتقرير، مشيرة إلى أن خطط السياسات التي حددها المشاركون في المشاورات تمثل تقدما آخر في تنفيذ

---

[2] تنطوي استراتيجية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية على خطوات لإعطاء دفعة للادخار القومي في الولايات المتحدة، بما في ذلك ضبط أوضاع المالية العامة؛ وإحراز مزيد من التقدم في الإصلاحات الداعمة للنمو في أوروبا؛ وإجراء مزيد من الإصلاحات الهيكلية في اليابان، بما في ذلك ضبط أوضاع المالية العامة؛ وإجراء إصلاحات لتقوية الطلب المحلي في آسيا الصاعدة، مع زيادة مرونة سعر الصرف في عدد من البلدان ذات الفوائض؛ وزيادة الإنفاق بما يتسق مع الطاقة الاستيعابية والاستقرار الاقتصادي الكلي في البلدان المنتجة للنفط.

[3] راجع البيان الصحفي رقم 07/72 الصادر عن الصندوق في 14 إبريل 2007 (http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr0772.htm).

[4] راجع البيان الصحفي رقم 07/71 الصادر عن الصندوق في 14 إبريل 2007 (http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr0771.htm).

استراتيجية اللجنة. وأضافت اللجنة أن ما حققته هذه التجربة حتى الآن يبرهن على جدوى المنهج القائم على المشاورات متعددة الأطراف في معالجة القضايا العالمية من خلال النقاش والتعاون بين البلدان الأعضاء، ومن المتوقع أن تصبح هذه المشاورات أداة قيِّمة في رفع كفاءة العمل الرقابي الذي يؤديه الصندوق. وذكرت اللجنة أنها تتطلع إلى مراجعة المجلس التنفيذي لهذه التجربة وإلى النتائج التي ستنتهي إليها المشاورات الأولى والدروس التي سيتم استخلاصها منها لصالح العمل المستقبلي.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرون التنفيذيون بفرصة إجراء مراجعة لما تم من مناقشات حول المشاورات متعددة الأطراف المعنية بمعالجة الاختلالات العالمية مع الحفاظ على قوة النمو العالمي، طبقا للاستراتيجية التي حددتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وحصر النتائج التي انتهت إليها هذه المناقشات. ورحبوا بقرار الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بالمشاركة في أول مشاورات متعددة الأطراف. وأيد المديرون بقوة إعادة تأكيد المشاركين في المشاورات على أن تقليص الاختلالات العالمية يمثل تحديا متعدد الأطراف كما يمثل مسؤولية مشتركة، وإقرارهم بأن زوال هذه الاختلالات على نحو منظم سوف يعود بالنفع على جميع أعضاء الصندوق نظرا للأهمية العالمية التي تتسم بها هذه القضية.

وبالرغم من تراجع تصورات المخاطر المصاحبة للاختلالات العالمية، فهي لا تزال مصدرا أساسيا للقلق على مستوى العالم. وفي هذا الخصوص، أشار المديرون إلى البوادر المشجعة التي ظهرت على مدار العام الماضي. فأخيرا بدأت الاختلالات تصل إلى مستوى مستقر، مع استعادة بعض التوازن في الطلب العالمي؛ وتطوَّرت السياسات والمستجدات الاقتصادية في البلدان المشاركة على غرار ما ورد في استراتيجية اللجنة. ومع ذلك فلا تزال الاختلالات كبيرة بالمقاييس التاريخية، ولا يمكن استبعاد احتمال التصحيح غير المنظم وربما بتكلفة باهظة أيضا. ويمكن أن تتفاقم هذه المخاطر في البيئة الحالية مدفوعة بالتوجهات الحمائية التي يمكن أن تتكثف إذا ما استمرت الاختلالات الكبيرة أو استمر التباطؤ في النمو العالمي.

وأشار المديرون إلى أن الصندوق قد أكد تكرارا على المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي من جراء الاختلالات وعلى طبيعة السياسات اللازمة لتيسير التصحيح المنظم. ورغم الموافقة واسعة النطاق على الخط العام للتوصيات الواردة في استراتيجية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، فقد كان التقدم المحرز حتى أوائل عام 2006 تقدما محدودا نسبيا في معالجة هذه الاختلالات. وفي ضوء ما تقدم، اعتبر المديرون أن بدء المشاورات متعددة الأطراف حول الاختلالات العالمية ــ لتشجيع إقامة حوار أفضل ينتهي باتخاذ إجراءات

أسرع لمعالجتها ــ يمثل خطوة في حينها ويتفق بالفعل مع مسؤولية الصندوق الأساسية في تعزيز استقرار النظام النقدي الدولي.

ورحب المديرون بتقرير المشاركين حول المناقشات، ورأوا على وجه الإجمال أن المناقشات المتعلقة بالمشاورات متعددة الأطراف قد ساعدت في تعميق الاتفاق على منهج متماسك للمدى المتوسط يضفي الطابع العملي على الاستراتيجية التي وضعتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. ويحدد هذا المنهج التدابير التي يمكن أن تخفض الاختلالات تدريجيا بمرور الوقت مع توفير الدعم اللازم للنمو العالمي، والتي تعود بالنفع من المنظورين الإقليمي والدولي وتحظى بدعم الأطراف ذات الصلة على أساس من الملكية القوية. وفي هذا الصدد، رحب المديرون على وجه الخصوص بالبيانات المنفردة التي أصدرها كل بلد مشارك في المشاورات حول نوايا سياساته. فرغم أن هذه السياسات بوجه عام ليست طموحة بالدرجة التي أوصى بها الصندوق في مشاورات المادة الرابعة أو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فهي لا تزال تشكل خطوات واسعة إلى الأمام ــ وفقا للمنظور متوسط الأجل الذي وضعه الصندوق لهذه البلدان. وتتضمن هذه السياسات معا خطوات في جميع المجالات الرئيسة التي تناولتها استراتيجية اللجنة، ومن شأن تنفيذها أن يسهم إسهاما كبيرا في الحد من الاختلالات على المدى المتوسط. وإضافة إلى ذلك، كان نشر النوايا المتعلقة بهذه السياسات بمثابة خارطة طريق قيِّمة للمستقبل تعمل على زيادة التمحيص من جانب الجمهور وتساعد على تعزيز الثقة في تعاون المجتمع الدولي للحد من هذه الاختلالات.

وبالنظر إلى المستقبل، أشار المديرون إلى أهمية تنفيذ خطط السياسات التي أعلنها المشاركون. وقد حقق كل بلد مشارك في الشهرين الماضيين بعض التقدم الجدير بالترحيب في تنفيذ ما أعلنه من نوايا السياسات. غير أن المديرين اتفقوا على وجود كثير من المهام التي لا يزال يتعين القيام بها، وأن نجاح المشاورات متعددة الأطراف ينبغي تقييمه في نهاية المطاف مقارنة بالإنجازات المحققة في تخفيض الاختلالات العالمية مع الحفاظ على النمو. وأوصى المديرون بأن يواصل الصندوق دوره النشط في مراقبة التقدم المحرز، سواء في تقارير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان المشاركة أو في أنشطة الرقابة متعددة الأطراف، بما في ذلك تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي. وبينما أقر المديرون بأن إجراءات السياسة ينبغي أن تتخذ منظورا متوسط الأجل، فقد أعرب بعضهم عن اعتقاده بأن وجود إطار زمني محدد وقواعد معيارية ثابتة كان يمكن أن يوفر أساسا أوضح لتقييم التقدم وإدارة التوقعات. وأحاط المديرون علما باستعداد المشاركين للاجتماع مجددا إذا اقتضت التطورات ذلك، وأكدوا أن على البلدان الأخرى أن تسهم بدور أيضا إلى جانب الأدوار الأساسية التي تقوم بها البلدان المشاركة في تيسير التصحيح المنظم.

وعند استعراض التجربة المحققة حتى الآن في المناقشات المتعلقة بأول مشاورات تتم على أساس متعدد الأطراف، أعرب المديرون عن اعتقادهم بجدوى المنهج القائم على المشاورات متعددة الأطراف وبكونه أداة قيمة لتقوية وتعميق أنشطة الرقابة متعددة الأطراف التي يقوم بها الصندوق. وأشار المديرون إلى جانبين فريدين تتميز بهما المشاورات الأولى من هذا النوع، وهما المشاركة الطوعية لعدد محدود من البلدان التي يمكن أن تصبح طرفا مساهما أساسيا في تسوية الاختلالات، وكونها إطارا يمكن أن يُسمع من خلاله صوت المجتمع الدولي بأسره عن طريق المجلس التنفيذي واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وهاتان السمتان، إلى جانب عدم اليقين بشأن المشكلات المستقبلية التي قد تتطلب العلاج، تستدعيان الحفاظ على المرونة في طرائق التنفيذ المقرر استخدامها في الفترة المقبلة. وأشار المديرون إلى وجود إمكانية كبيرة بأن تكون المشاورات متعددة الأطراف هي الوسيلة الأنسب لمعالجة المشكلات متوسطة الأجل ذات الأهمية النُظُمية أو الإقليمية على الصعيدين المالي والاقتصادي الكلي.

وقال المديرون إن تجربة المشاورات متعددة الأطراف، وإن كان يتعذر استخلاص دروس مؤكدة منها في الوقت الراهن، تفيد بإمكانية أن تكون الوسيلة الأكثر فعالية في حالة تنفيذها على أساس من العمل المرجعي المكثف من خبراء الصندوق واستنادا إلى مناقشات المجلس التنفيذي ذات الصلة. فمن الناحية الإجرائية، أكدت المشاورات الأولى على ضرورة توخي المرونة للتكيف مع التطورات غير المتوقعة ولمراعاة تفضيلات المشاركين. وأقر المديرون بأن الاجتماعات السرية عالية المستوى التي عقدت في إطار المشاورات الأولى ساعدت في ضمان إجراء مناقشات صريحة وبناءة، وإقامة حوار أسهم بشكل فعال في تعميق فهم المشاركين للقضايا المعنية ولمواقف بعضهم البعض. وأكد المديرون أن مشاركة المجلس التنفيذي واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في الوقت المناسب تمثل عنصرا حاسما في تمكين المجلس من ممارسة دوره في أعمال الرقابة، وإضفاء المشروعية على العملية الرقابية، والسماح للمجتمع الدولي بتقييم النتائج. وفي هذا السياق، اقترح عدة مديرين قيام المجلس بدور أوضح وأكبر، واعتبروا أن كثافة الموارد المستخدمة في المشاورات الأولى متعددة الأطراف، فضلا على القيد الذي تفرضه ميزانية الصندوق المحدودة، يبرزان أهمية الحرص في تقدير التكاليف والمنافع وتجنب الازدواجية مع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات والمحافل الأخرى.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل مع الصندوق. وتصدر نشرات المعلومات المعممة أيضا بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسة العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك في حالات معينة.